

**حزب الاستقلال**

**الأمانة العامة**

**الرباط**

**العرض السياسي للأمين العام لحزب الاستقلال**

**الأستاذ نزار بركة**

**في جلسة المجلس الوطني**

**السبت 5 أكتوبر 2024 - قصر المؤتمرات أبي رقراق الولجة- سلا**

**بسم الله الرحمان الرحيم**

**أخواتي إخواني عضوات وأعضاء المجلس الوطني للحزب؛**

* **طِبقا لمقتضيات النظام الأساسي لحزب الاستقلال الذي صادق عليه المؤتمر العام 18 للحزب المنعقد أيام 28،27،26 أبريل 2024 ببوزنيقة، ولا سيما مقتضيات الفصلين 64 و69 منه، التي تَنُصُّ على أن الأمين العام يعرض على المجلس الوطني لائحة بأسماء المرشحات والمرشحين الذين يقترحهم لعضوية اللجنة التنفيذية للمصادقة عليها.**
* **وبعد أن الْتَأَمَ المجلس الوطني في جلسة أولى، في أعقاب المؤتمر العام 18 (ليلة 27 أبريل 2024)، والتي تَمَّ خِلالَهَا انتخاب الأمين العام للحزب في شخصي المتواضع بإجماع العضوات والأعضاء.**
* **وحيث تقرَّرَ على إثْرِ ذلك الإبقاءُ على جلسة المجلس الوطني مفتوحةً حتى يقوم الأمين العام بالمشاورات الموسعة مع فعاليات وهيآت الحزب وفُرُقِهِ البرلمانية وروابطه المهنية، والاستماع إلى مختلف الآراء والتصورات المرتبطة بترشيح لائحة اللجنة التنفيذية للحزب، بما يعكس مصلحة الحزب وتعزيز حضوره في المشهد السياسي وتقوية إشعاعه الوطني والدولي والارتقاء بأدائه في خدمة الوطن والمواطنين.**
* **فإننا نلتقي اليوم لاستئناف أشغال جلسة المجلس الوطني من أجل البت في النقطة الثانية من جدول الأعمال والمتعلقة بالمصادقة على لائحة اللجنة التنفيذية التي يقترحها الأمين العام، والمكونة من ثلاثين (30) عضوةً وعضواً يتوفرون على الشروط المنصوص عليها في الفصل 69 من النظام الأساسي للحزب.**
* **وهي مناسبة لتقديم الشكر لأخواتكم وإخوانكم في اللجنة التنفيذية السابقة على عملهم وعلى الجهود المخلصة التي بذلوها لنجاح الحزب في الاستحقاقات الانتخابية السابقة، وكذا ليحصل التوافق الشمولي الذي حققناه إبان انعقاد المؤتمر العام 18 الذي مكَّنَنَا من تنظيمه في أحسن الظروف.**

**أخواتي، إخواني؛**

* **أقف أمامكم اليوم في لحظة حاسمة من تاريخ حزبنا، فارقةٍ في مستقبل كل واحد منا نحن معشر المناضلات والمناضلين، وهي فارقةٌ بالنسبة إلي لما يُخَالِجُنِي من شعور بالفخر والشكر والعرفان على الثقة المتجددة التي حَظَيْتُ بها من طرفكم.**
* **إنه شعور مُفْعَمٌ بالصدق والحقيقة والوِد والصداقة، وبقناعتي الراسخة كأمين عام لحزب الاستقلال، بأن الحزب لا يمكن أن يكون قويا إلا إذا كان موحدَ الصفوف، وبِيَقِينِي بأن شُعلة النضال التي لا تزال مُتَّقِدَةً في قلوب كل الاستقلاليات والاستقلاليين سنجعل حزبنا في مَنْأَى عن فقدان روحه وهويته وقيمه ومبادئه المرجعية.**
* **إنها لحظة أساسية بالنسبة لبلادنا، التي هي في أَمَسِّ الحاجة لحزب الاستقلال وهو في أَوْجِ قُوَّتِهِ وصَلاَبَتِهِ. فحزبنا الذي كان دائما حاضرا في مختلف المحطات التاريخية التحررية والدستورية والديمقراطية والسياسية والتنموية لبلادنا، فاعلا ومؤثرا فيها، ومساهما في إنجاحها باعتباره حزبا وطنيا ديمقراطيا لا غنى عنه في بلورة وإنضاج الاختيارات الكبرى لبلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، مدعو اليوم ليكون في قلب التحولات والانتقالات التي تعرفها بلادنا، وفي صلب الطموحات الإرادية التي أرادها جلالة الملك محمد السادس أيده الله للنهوض بحاضر ومستقبل بلادنا، وضمان العزة والكرامة لمواطنينا، للمساهمة الفاعلة في كسب رهانات بلادنا التي تَعَاظَمَ حجمُها اليوم:**
* **التعبئة واليقظة المتواصلة وراء جلالة الملك للدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة، والترافع عن مغربية الصحراء في مختلف المنتديات والمحافل الدولية والقارية والإقليمية، إذ كُلَّمَا اتسعت دائرةُ الداعمين والمساندين للسيادة الوطنية ومقترح الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية للمملكة، كُلَّمَا احْتَدَّ سُعَارُ الخصوم والأعداء، وكُلَّمَا كنا مستهدفين لَعَّل وعَسَى مناوراتِهم تنجحُ في إيقاف مسيرة التنمية والتحول والإشعاع في أقاليمنا الجنوبية (ولكن هَيْهَاتَ..هيهات!!!)، ولعل آخر هذا الاستهداف هو قرار محكمة العدل الأوروبية بشأن اتفاقيتي الصيد البحري والفلاحة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، وهو قرار مرفوض ولا يلزمنا ولا تأثير له على سيادتنا الترابية، بل ويقتضي منا مزيدا من اليقظة وتعزيز الجبهة الداخلية وراء جلالة الملك محمد السادس نصره الله للدفاع عن المصالح العليا لبلادنا وفي مقدمتها قضية وحدتنا الترابية؛**
* **هناك كذلك، استكمالُ تنزيل الورش الملكي الطموح بشأن تعميم الحماية الاجتماعية؛**
* **ربح رهانات السيادة الوطنية والتحولات التي تعرفها بلادنا:**

**\* التحول الطاقي؛**

**\* التحول الصناعي؛**

**\* التحول الرقمي؛**

**\* التحول البيئي.**

**- تحويل بلادنا لقطب اقتصادي واعد في قطاعات ومهن المستقبل في الصناعة والطاقات المتجددة والرقميات والاقتصاد الأخضر والأزرق (الهيدروجين الأخضر، الطيران، صناعة البطاريات، الأمونياك الأخضر..) وغيرها من المشاريع والأوراش الجاري إنجازها في ظل استعدادات بلادنا لاحتضان منافسات كأس العالم لكرة القدم 2030، والتي من شأنها تعزيز الموقع الدولي لبلادنا كوجهة للاستثمار والاستقرار، وإنجاح مسارها كقوة إقليمية صاعدة.**

**أيتها الأخوات، أيها الإخوة؛**

* **ومن منطلق مسؤوليتنا الوطنية، نقولها وبكل جرأة وموضوعية، أن التزامنا داخل التحالف الحكومي، لا يُعْفِينَا من الاصطفاف مع المواطنات والمواطنين والترافع عن همومهم وانشغالاتهم، خاصة في ظل ما تشهده بلادنا من صعوبات اقتصادية واجتماعية وبيئية، فَاقَمَهَا تَجَدُّدُ أزمة الثقة في الفعل السياسي، لذلك فإن حزب الاستقلال، كمكون أساسي في الحكومة، مدعو كذلك للعمل، من داخلها، جاهدا من أجل:**

**\* وقف تدهور القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين الذين أرهقتهم الارتفاعات المتتالية في الأسعار وغلاء المعيش اليومي؛**

**\* وقف تصاعد مؤشر البطالة وجعل التشغيل أولوية الأولويات، وتوفير فرص الشغل لشبابنا في المدن والقرى، لضمان استقرارهم في بلادهم، وعدم المغامرة عبر الهجرة غير الشرعية، بحثا عن "أوهام وأحلام لن تتحقق"؛**

**\* وقف استنزاف الطبقة الوسطى، والعمل على توسيعها وتنميتها والحفاظ عليها، وتبديد المخاوف على مستقبلها.**

* **كما أنه مدعو، من موقعه الحكومي، للتأكيد على ضرورة المرور للسرعة القصوى في اعتماد التدابير والإجراءات، الأكثر نجاعة، تكون قادرة على مواجهة التحديات وتجاوز تلك الصعوبات والإكراهات، ومواكبة تطلعات المغاربة التي يزداد سقفها يوما بعد يوم.**
* **وذلك ليس بعزيز على حزب الاستقلال، ضمير الأمة في ثباتها وتحولاتها، والذي نريد له اليوم أن يكون قويا:**

**+ قويا بقيمه الأصيلة وثوابته الوطنية والدينية الراسخة؛**

**+ قويا بتَقَيُّدِ منتخبيه وممثليه بضوابط ميثاق الأخلاقيات والسلوك خلال مزاولتهم لمهامهم الحزبية والانتدابية والسياسية؛**

**+ قويا كذلك بقدرته على استقطاب وجذب الشباب والنساء والنخب والأطر والكفاءات وإدماجهم في هياكل الحزب، وتشبعهم بقيمه ومبادئه وأهداف مشروعه المجتمعي التعادلي؛**

**+ قويا بدوره الريادي في المشهد السياسي الوطني، وفي التأثير على السياسات العمومية بجعلها أكثر إنصافا اجتماعيا وأكثر عدلا في توزيع الثروة؛**

**+ قويا بتنظيماته وهياكله الحزبية الفاعلة والمواكبة للتطورات التكنولوجية الحديثة، مع الحفاظ على ثوابت العقيدة الاستقلالية.**

**أيتها الأخوات، أيها الإخوة؛**

* **من أجل ذلك، فإننا اليوم بِصَدَدِ انتخاب قيادة جديدة للحزب وفق نَمَط جديد ارْتَأَى الاستقلاليات والاستقلاليون اعتمَادَهُ خلال المؤتمر العام 18 للحزب، من ضمن التحولات القانونية والتنظيمية في الحكامة الداخلية للحزب، التي تم إقرارُها من قِبَلِ المؤتمِرات والمؤتمِرين.**
* **وكما تعلمون، فإن هذا النمط في الانتخاب الديمقراطي الذي ارتَضَيْنَاهُ بكل حرية وقناعة، وبعد نقاش عميق خلال أشغال اللجنة التحضيرية وخلال أشغال المؤتمر، لم نَخْتَرْهُ من باب تجريب التَّقْلِيعَات الانتخابية، ولكننا اخترناه لأنه النمط الأنسب لخوض رهانات المرحلة القادمة، ولنكونَ في الموعد مع الآمال المعقودة على حزب الاستقلال ليلعب دوره كاملاً في التحولات الحاضرة والمستقبلية التي تسير نَحْوَها بلادُنا بخُطَىً ثابتة وراء جلالة الملك محمد السادس حفظه الله.**
* **ولكي نُوَفِّرَ لهذا التمرين الديمقراطي الجديد ما يلزم من أسباب النجاح ومقومات النُضج والإنضاج، انطلقْنَا مباشرةً كأمين عام للحزب، حَظِيَ بإجماعِكُم، في إجراء سلسلة من اللقاءات والاجتماعات والمشاورات المتواصلة مع مختلف التنظيمات والفعاليات الحزبية والمنظمات الموازية والقطاعية طيلة هذه الفترة، مع كلٍّ من الفريقين البرلمانيين للحزب في مجلسي النواب والمستشارين، ومع الفريق البرلماني للاتحاد العام للشغالين بالمغرب بمجلس المستشارين، ومع منظمتي المرأة الاستقلالية، والشبيبة الاستقلالية، ومع مختلف الروابط المهنية. كما تم الإنصاتُ إلى آراء المناضلات والمناضلين على هامش المناسبات والتظاهرات الحزبية في عدد من المدن والأقاليم التي قُمتُ بزيارتها.**
* **ولقد كان هاجسُنا الوحيد والأوحد من وراء هذه الاستشارات التفاعلية الموسعة، هو توحيد الرؤية فيما بيننا حول الأولويات التي ينبغي أن نستحضرها لكي نُؤَدِّي بكيفية ناجعة أدوارَنا الدستورية كحزب سياسي ذي مصداقية، ومسؤول تُجاه المواطن (في تأطيره وتمثيله أحسن تمثيل)، وكشريك سياسي موثوق، يحترمُ وُعودَه والتزاماتِه تُجاه الوطن والمواطن، في إطار الأغلبية الحكومية التي ينتمي إليها والمنبثقة عن الإرادة الشعبية.**

**أيتها الأخوات، أيها الإخوة؛**

* **وهذا تمرين جديد يحتاج منا إلى كثيرٍ من الجدية والمسؤولية ونكران الذات، ومن منسوب الوحدة والتماسك، واستحضار الصالح العام لبلادنا وحزبنا.**
* **والأهم هو انخراطُنا ودعمُنا الجماعي للاختيارات التي من شأنها إعادة حزب الاستقلال إلى هويته الحقيقية، ومكانته الطبيعية، ودوره المؤثر في الحياة السياسية بفكره الوطني المتجدد، وأجوبته الواقعية الواضحة أمام التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تُواجه تطور بلادنا، واندماجَ شرائح واسعة من الشباب والنساء.**
* **وأن يستعيد حزب الاستقلال موقعه، كقوة للاقتراح والتوازن السياسي والمجتمعي، في تدبير طموحات التقدم وأوراش الإصلاح التي تعرفها بلادنا بقيادة جلالة الملك حفظه الله.**
* **لقد احتكمنا في اختيارنا للائحة اللجنة التنفيذية ،إلى عدد من المعايير والمواصفات الموضوعية والوجيهة والملائمة، أهمُّها ترجيحُ ما أَمْكَنَ حُظُوظِنَا لتشكيل فريق عمل متجانس ومتكامل ومتضامن بقيادة الأمين العام، مع مراعاة الاستحقاق والإنصاف، والرصيد النضالي والانتدابي، والقيم الاستقلالية، وصورة الحزب، وتجديد النخب، وتمثيلية نوعية للنساء والشباب، وحضور العمق الترابي.**
* **ولقد كان هاجسُنا كما قلت في البداية، هو اقتراحُ قيادةٍ تنفيذية منسجمة ومتكاملة، كجسدٍ واحد تجدُ فيه الأمانة العامة للحزب الدعمَ والسند، والمرونة اللازمة لمواجهة المستجدات والاستحقاقات القادمة، والفعالية المطلوبة في تقديم الحلول والبدائل، والصورة الإيجابية التي من شأنها أن تُصالح المواطن مع السياسة، وأن تُعيدَ الثقة في الفاعل السياسي وأن تمكن حزبنا من تصدر المشهد السياسي الوطني.**
* **لذلك، أدعوكم -أخواتي إخواني- للنظر إلى اللائحة المقترحة كفريق واحد بدون تَجْزِيئ أو شَخْصَنَةٍ، وذلك حتى نُجَسِّدَ بكيفية فعلية هذا التحول في حكامة الحزب كما أقره المؤتمر العام 18، وفلسفة الانتقال من نمط الانتخاب الفردي إلى الانتخاب باللائحة.**
* **وعندما أتحدث عن القيادة الواحدة المنسجمة والمتضامنة والمتكاملة، فإن اللجنة التنفيذية اليوم ليست نهاية المطاف، بل هناك مسؤوليات ومؤسسات وأجهزة مركزية تقريرية وتنفيذية وقطاعية أخرى، سوف يتم تشكيلُها لاحقا، ستحتاج إليكم وإلى جهودِكم وسواعدِكم ودعمِكم، كما أن القانون يمنح للأمين العام صلاحيةَ إضافةِ أربعة من الأخوات والإخوة سيتم اختيارهم من رموز الحزب، ومن الأقاليم والجهات، من بين المرشحات والمرشحين، ومن بين المناضلات والمناضلين الذين لم يتقدموا أصلا بترشيحهم لعضوية اللجنة التنفيذية، وبذلك تكتمل الصورة الكاملة لتشكيلة اللجنة التنفيذية.**
* **نحن جميعا في نفس المركب، ونتقاسم المسؤولية كلٌّ من موقعه، وأي تَرَاخٍ سوف يُلقي بتداعياته على الحزب ككل.**
* **اليوم لدينا خزان "vivier"من المناضلات والمناضلين من مختلف المجالات والقطاعات والأقاليم، ومن ذوي الخبرات في ميادين متعددة، نُعَوِّلُ عليهم في الاستحقاقات المقبلة على المستوى التنظيمي والسياسي والانتدابي، نحن في حاجة إلى الجميع.**

**أيتها الأخوات، أيها الإخوة؛**

* **انطلاقا من المشاورات المذكورة سابقا، وطبقا لأحكام الفصل 64 من النظام الأساسي للحزب كما صادق عليه المؤتمر العام 18، والذي يَنُصُّ على أن الأمين العام يَعْرِضُ على المجلس الوطني لائحةً بأسماء المرشحات والمرشحين الذين يَقْتَرحهم لعضوية اللجنة التنفيذية، للمصادقة عليها.**
* **وبعد عرض الأخ الأمين العام للائحة أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب على المجلس الوطني قصد المصادقة، صادق المجلس الوطني على اللائحة المقترحة بالإجماع، والتي جاءت على الشكل التالي :**
* **- الحاج مولاي حمدي ولد الرشيد**
* **- عبد الصمد قيوح**
* **- سيدي محمد ولد الرشيد**
* **- عمر حجيرة**
* **- حسن السنتيسي**
* **- النعم ميارة**
* **- سعيدة آيت بوعلي**
* **- رحال المكاوي**
* **- مريم ماء العينين**
* **- عبد الجبار الراشدي**
* **- زينب قيوح**
* **- عبد السلام اللبار**
* **- حسن عبد الخالق**
* **- منصور لمباركي**
* **- رياض مزور**
* **- عبد المجيد الفاسي الفهري**
* **- عبد الله البقالي**
* **- عبد اللطيف معزوز**
* **- محمد زيدوح**
* **- خاليد لحلو**
* **- هشام سعنان**
* **- علال العمراوي**
* **- نعيمة بن يحيى**
* **- مولاي أحمد أفيلال**
* **- عثمان الطرمونية**
* **- عزيز هيلالي**
* **- ماديحة خيير**
* **- خالد الكلوش**
* **- إيمان بن ربيعة؛**
* **- عبد الحفيظ أدمينو.**